

وسائل القضاء على البطالة في الولايات المتحدة

قبل انتهاء الحرب الحالية زاد اهتمام الصحافة والرأي العام بمسألة البطالة ووسائل مقاومتها ولم يكن ذلك غريبا من جانب الرأي العام والاساطات المسئولة بعد أن رأت العمال الحاليين في نواح مختلفة يتقدمون بطلبات لتحسين أجورهم واتخذوا الأحزاب وسيلة لتنفيذ طلباتهم.

وحدث أخيرا أن أحزاب عمال السيارات ومعامل تكرير البترول وعمال البناء أضربوا مما كبد أصحاب الأعمال خسائر تبلغ الملايين ، ولخطورة الأمر دعا الرئيس ترومان ممثلي عمال البترول وأصحاب العمل للتشاور معهم ، وقام كذلك وزير التجارة بمباحثات لحسم النزاع ، وقد قدم الرئيس ترومان مشروع قانون الى الكونجرس أطلق عليه مبدئيا قصده به أن يقضى على البطالة قضاء تاما .

ونشرت مجلة نيو يورك تيمس في عدد ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٤٥ مقالا لعضو الشيوخ "واجنر" تبين فيه معنى المشروع وأغراضه وملخصه أن كل شخص أهل للعمل وراغب فيه من حقه أن يحصل على عمل منتج منظم ، ويضم المشروع بأنه ليس من جانب الفرد تخوله حق عمل معين أو سيطرة من جانب الخيئات تخولها حق استخدام الأفراد في شبه نظام اجباري .

وأن السياسة الاقتصادية في أمريكا بجانبها السياسية الحكومية يجب أن ترمى الى توفير الأعمال للجميع لا الاقتصاد على رفح مسبتها ، ويرى أن خطر البطالة يهدد المبادئ الديمقراطية فهي جعلت من هتلر في ألمانيا حاكما مطلقا فاقد الرشده لأنه باهمال الوضع الاقتصادي تزداد الحزازات بين الطبقات التي يمكن استخدامها لترويج المبادئ الخطرة .

والشعب الأمريكي لا يصعب عليه التغلب على البطالة تقريبا تاما ، فقد نجح في ذلك كل من روسيا وألمانيا وستنجح في ذلك إنجلترا ، وتستمر روسيا بعد الحرب في النجاح الذي أحرزته قبلها .

ويرى بعض المتطوعين للدفاع عن نظرية إمكان إلغاء البطالة إلغاء تاما أن الوسائل المقترحة تتعارض مع مبدأ الديمقراطية وحرية العمل الفردى .

وواجب الحكومة المتعدينة أن ترمي مصالح رعاياها بقصد الإشراف لتحقيق غاية سامية وقد ثبت أن مثل هذه الرقابة أوجدت للأفراد طمأنينة .

ولا يشترط في المشروع رقابة مركزية تصدر أوامرها الى النواحي المختلفة ولكن هدفه أن يكون انتاج السلم موازيا لانتاج الحرب .

ويستبعد محذور المشروع المخاوف التي تساور خصومه من أنه سيؤدي الى عجز دائم في الميزانية ، ويجب مقاومة التيار الذي يعطل سياسة العمل للجميع لأنها السياسة التي تطيح بالفقر دون حاجة الى مصادرة الثروة .

وأفاض عضو الشيوخ "موريس" في بيان مزايا القانون مبينا الأخطار التي قد تترتب على عدم إقراره ، وأعرب من يهتمون بالشؤون الزراعية عن قلقهم من تأخير هذا القانون على مصيرها ، وأجيب على ذلك بأن لا مبرر لخوفهم ، فنازل الحال في المدن هي الأسواق التي تنسرب اليها المحاصيل الزراعية ، فرخاء العامل هو رخاء الزارع .

وهاجم البعض المشروع بأنه مبنى على تنبؤات قد يبرهن المستقبل على أنها خاطئة .

وبعد إتمام المناقشات وادخال بعض تعديلات لا تؤثر في جوهر المشروع انتهى المجلس الى إقراره بأغلبية ٧١ الى ١٠ وامتنع ١٥ عضوا من التصويت .

وزي أن هذا المشروع صدر فعلا في الوقت المناسب اذا استعرضنا تصريح مستر والاس وزير التجارة الذي أدلى به بعد أن توقع نقضا في الأجور عقب انتهاء الحرب يبلغ حوالي ٨ مليون دولار ، فهو لذلك يرى وجوب تنظيم فترة الانتقال من الحرب الى السلم بعمل سريع حاسم تتعاون فيه الحكومة مع الهيئات المختلفة وإلا ازداد النقص وعظم خطر البطالة

وقد عزى النقص في الأجور الى أن ساعات العمل خلال الحرب كانت ٤٨ ساعة أسبوعيا وهي في مدة السلم ٤٠ ساعة ، والى أن الصناعات الحربية أصبحت أجورا أعلا من الصناعات المدنية .